

حقل علما في خليج السويس :

يقع حقل علما في الجنوب الشرقي من خليج السويس . وقد اكتشفته اسرائيل بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٥ وحفر في الحقل ١٢ بئراً منتجة . ووصل أقصى انتاج لهذا الحقل « نحو ٤٠٠٠٠ برميل يومياً ، تشكل ٢٢٪ من استهلاك اسرائيل الذي بلغ ١٦٥٠٠٠ برميل يومياً عام ١٩٧٩ »^(٢٤) . وقدرت قيمة النفط المستخرج من حقل علما خلال كل فترة الانتاج بنحو ٢٠٠ مليون دولار . وتنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد ، تخلت اسرائيل عن حقل علما في ١٩٧٩/١١/٢٥ ، بعد أن استغلت الى أقصى حد تلك الآبار قبل تسليمها . وبحسب تلك الاتفاقيات ، وقعت كل من الحكومة المصرية ، واسرائيل ، اتفاقية تقضي بحصول اسرائيل على كمية من نفط علما تصل الى ٢ مليون طن سنوياً بسعر يقل ٥ دولارات عن سعر بيع النفط المصري المعلن (تباع مصر نفطها بسعر ٣٢ دولاراً للبرميل الواحد ، وتبيع قسماً آخر في السوق الحرة بسعر ٤٠ دولاراً للبرميل) . ومعنى ذلك ان حكومة السادات ، وفرت على الاسرائيليين مبلغ ٧٣ مليون دولار نتيجة فروقات السعر العادي ، ونحو ١٩٠ مليون دولار فروقات البيع بالسوق الحرة . إضافة الى انخفاض تكلفة النقل ، بسبب قصر المسافة بين حقول خليج السويس وميناء إيلات الاسرائيلي .

ومع تخلي اسرائيل عن حقل علما ، ووقف تصدير ايران لبترونها الى اسرائيل ، فقد أصبحت تستورد اليوم كل حاجاتها النفطية من الخارج ، باستثناء انتاج حقل حلتس الاسرائيلي ، « البالغ ٦٠٠ برميل يومياً ، وتشكل هذه الكمية ٤٪ من استهلاك اسرائيل اليومي »^(٢٥) .

مصادر الاستيراد الجديدة :

مثل جميع دول العالم المستوردة النفط ، تسعى اسرائيل الى تأمين الوقود الذي تحتاجه عبر اتفاقيات طويلة الأجل ، وبأسعار ثابتة نسبياً ، وهي تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق ذلك . وباستثناء كمية ٢ مليون طن التي تم التعاقد عليها مع حكومة السادات ، فإنها تحاول البحث عن مصادر أخرى في أوروبا ، وأميركا ، والمكسيك .

وفي هذا المجال ، رفض كل من بريطانيا ، والنرويج حتى الآن ، عقد أية صفقات مع اسرائيل لأسباب اقتصادية تخص كلاً من الدولتين الاوروبيتين . فبريطانيا ترفض بيع النفط بسبب التزاماتها تجاه السوق الأوروبية المشتركة ، وبسبب تقليص انتاج البترول من حقولها ، حيث « تنتج الآن نحو ٤٠ مليون طن وهو أقل من استهلاكها بكثير »^(٢٦) .

أما النرويج ، فإنها لا تسارع في زيادة الانتاج خوفاً من التضخم ، وهي كذلك ، ترتبط في علاقات اقتصادية بالدول الاسكندنافية وتلتزم إزاءها بصفقات تجارية متبادلة .

وكانت المكسيك ملتزمة بتزويد اسرائيل بكميات معينة من النفط ، وصلت مع بداية عام ١٩٧٩ الى ٣٠٠٠٠٠ برميل يومياً . ومنذ الثورة الإيرانية ، ضاعفت المكسيك من كميات النفط المرسلة الى اسرائيل ، حيث وصلت الكمية الى ٤٥٠٠٠٠ برميل يومياً^(٢٧) . مع العلم بأن نفط المكسيك « أغلى بـ ٥٪ من نفط دول اوبك ، وتحتاج ناقلة البترول الى مدة شهر حتى تصل الى